

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

33IC/19/12.4

الأصل: بالإنجليزية

الغرض: للاطلاع

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

9-12 ديسمبر 2019

إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية

بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

وثيقة معلومات أساسية

أعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذه الوثيقة بالتعاون مع الأعضاء الآخرين من الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية

(24 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

جنيف، في أكتوبر 2019

موجز تنفيذي

يتركز تشنتت شمل العائلات ودخول الأفراد في عداد المفقودين أثرًا على الأفراد والعائلات والمجتمعات بوجه عام يعد من أشد العواقب الإنسانية ضررًا وأطولها أمداً. ولن يتوقف الناس عن البحث عن أحبهم المفقودين حتى يعرفوا مصيرهم ومكانهم. وتقدم شبكة إعادة الروابط العائلية طيفاً عريضاً من الخدمات بما فيها الحيلولة دون تشنتت شمل أفراد العائلة، وإعادة الروابط العائلية والحفاظ على استمرارها، والبحث عن المفقودين، وتقديم إجابات شافية للعائلات بشأن مصير أحبهم ومكانهم، وتقديم الدعم من أجل لم شمل العائلات. ومع أن احتياجات إعادة الروابط العائلية الناجمة عن النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى والكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها البشر ما تزال تحظى بالأهمية نفسها التي كانت تحظى بها من قبل، خلال العقد الفائت، إلا أننا شهدنا انخراطاً متزايداً للحركة الدولية في التعامل مع احتياجات النازحين الذين تشنتت شملهم بعيداً عن عائلاتهم والنازحين المفقودين وعائلاتهم، وهي احتياجات غالباً ما بقيت دون أن تحظى بالاهتمام. ونتيجة للمخاطر التي يواجهها النازحون على طول مسارات النزوح، يلقي عدد كبير منهم حتفهم أو يدخلون في عداد المفقودين. وكثيراً ما يحدث أن تبقى هوية النازحين الذين يلقون حتفهم مجهولة. وفي ظل غياب آليات فعالة وتعاون بين الدول للكشف عن مصير النازحين المفقودين ومكانهم، تظل العائلات التي تسعى إلى الحصول على معلومات عن الأقارب المفقودين نهياً لانعدام اليقين بشأن مصير هؤلاء.

ومن أجل تحسين الاستجابة لهذه التحديات وتقديم إجابات شافية للعائلات، من الضروري وجود تعاون وتنسيق في الممارسات بين طيف عريض من الأطراف الفاعلة وعبر بلدان وأقاليم وقارات عديدة. وتحقيقاً لهذا الهدف أعدت الحركة الدولية الاستراتيجية الجديدة لإعادة الروابط العائلية 2020-2025، وهي تدعو الدول إلى الترحيب بهذه الاستراتيجية ودعم تنفيذها. يستوجب الأداء الفعال لأنشطة إعادة الروابط العائلية بالضرورة المعالجة المستمرة للبيانات الشخصية، بما في ذلك نقل البيانات عبر حدود البلدان. ومن دون القدرة على نقل البيانات ومطابقتها، يستحيل حقاً الاضطلاع بأنشطة إعادة الروابط العائلية. ويتيح النمو المتسارع في استخدام وتطوير كل من البيانات والتكنولوجيا إمكانية تجميع كم كبير من البيانات الشخصية بسرعة أكبر وبصورة أسهل. وتدرك الحركة الدولية إمكانية الهائلة الكامنة لهذه التطورات لصالح عملها الإنساني لكنها تعي أيضاً المخاطر الكامنة التي تنطوي عليها، وأهمية التزام مقاييس ملائمة لحماية البيانات وتطويرها. فموجب مبادئ حماية البيانات المعترف بها دولياً، يجب أن يكون لأي معالجة للبيانات أساس مشروع. ومهمة الحركة الدولية المتمثلة في تقديم المساعدة إلى ضحايا حالات الطوارئ الإنسانية، القائمة على القانون الدولي الإنساني وكذلك على النظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تؤكد أسس المنفعة العامة التي تقوم عليها معالجة البيانات الشخصية لأغراض إعادة الروابط العائلية.

وثمة حاجة قوية إلى اعتراف الدول جماعياً بهذا الأساس المشروع لمعالجة البيانات الشخصية لتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية، واعتراف بأن مثل هذه المعالجة يمكن في الغالب أن تصب في عمق مصلحة الأفراد المعنيين، وأن الحركة تضطلع بها لأغراض إنسانية بحثة. وهذا أمر يحفز الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية للحركة ومبدأ "عدم إلحاق الضرر". وبالإضافة إلى ذلك، تطالب الحركة الدول بالاعتراف بأن التدفق المتواتر للبيانات الشخصية عبر الحدود أمر ضروري من أجل تقديم فعال لأنشطة إعادة الروابط العائلية، ويجب أن يظل تدفقاً من دون عوائق بقدر الإمكان، مع الالتزام في الوقت نفسه بمتطلبات صارمة لحماية البيانات. ولكي تتمكن الحركة من الاضطلاع بمهمتها الإنسانية البحتة بالامتثال التام لمبادئها الأساسية فالدول مدعوة إلى أن تحجم عن طلب الحصول على البيانات المجمعة أصلاً بغرض تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية، لكي تستخدمها لأغراض أخرى لا علاقة لها بالعمل الإنساني. ومن أجل ترسيخ الثقة في الحركة وكذلك الدول يلزم وجود إطار فعال يكفل معايير متينة للحيلولة دون إساءة استخدام مثل هذه البيانات الشخصية أو استخدامها بانتهاك متطلبات حماية البيانات ذات الصلة. لذا، فإننا ندعو الدول إلى الاعتراف بمدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية بوصفها الدليل المرجعي لمعالجة البيانات الشخصية داخل الحركة للنهوض بأنشطة إعادة الروابط العائلية.

(1) مقدمة

إعادة الروابط العائلية هو المصطلح العام الذي توظفه الحركة للدلالة على مجال الأنشطة التي تهدف إلى الحيلولة دون تشتت أفراد العائلة واختفائهم، والكشف عن مصير المفقودين ومكانهم، وإعادة الاتصال بين أفراد العائلة وكفالة استمراره بينهم، وتيسير لم الشمل العائلي¹ متى أمكن. ولطالما اضطلعت شبكة الروابط العائلية² بدور مركزي في تقديم العون للسلطات في الوفاء بالتزاماتها عن طريق تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية. ويضم القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق في حالات النزاع المسلح، قواعد ذات صلة في ما يتعلق باحترام الحياة العائلية، وكفالة استمرار الروابط العائلية أو إعادة تأسيسها، والكشف عن مصير ومكان الأشخاص الذين أبلغ عن فقدانهم بسبب النزاع المسلح.³ وتؤكد صكوك دولية أخرى أيضاً الحقوق ذات الصلة المرتبطة باحترام الحياة العائلية ووحدة العائلة ولم الشمل العائلي⁴.

¹ يشير تيسير لم الشمل العائلي إلى الجهود التي تبذلها شبكة الروابط العائلية لدعم العائلات في لم شملها، لا تعزيز سياسات نزوح حكومية متصلة بلم الشمل العائلي.
² تتألف شبكة الروابط العائلية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتتولى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التنسيق في ما بينها. إن الطبيعة الإنسانية الجوهرية الخاصة بمساعدة الناس على الوصول إلى إجابات بشأن مصير أحبائهم ومكانهم، والمكانة الفريدة للحركة التي تمكنها من تقديم هذه الخدمات هما سمتان لا خلاف عليهما وما تزالان مهمتان في عالم اليوم والغد.

³ وهذا يتضمن الالتزام المنبثق عن اتفاقيات جنيف المؤرخة عام 1949 - والذي تبلور في البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 - لتيسير الاستعلامات التي يتقدم بها أقارب الأشخاص الذين فقدوا في خضم نزاعات مسلحة، بغرض إعادة الروابط العائلية وتيسير لم شمل العائلات التي تشتت شمل أفرادها بكل سبيل متاحة. وهو يتضمن أيضاً التزام الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بجميع الأفراد على أراضيها من إرسال رسائل لها طبيعة شخصية بحثة إلى أفراد من عائلاتهم، أينما يكونون، واستقبال رسائل منهم. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل الأطفال بموجب البروتوكول الإضافي الثاني على ما يحتاجون من رعاية ومساعدة، ويجب على وجه الخصوص اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتيسير لم شمل العائلات التي تشتت شملها.

⁴ انظر على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) (المادة 16)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) (المادة 10)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) (المادة 23)، واتفاقية حقوق الطفل (1989) (المواد 9 و 10 و 20 و 22)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006) (المواد 17، 24، 25).

وتتجلى الحاجة إلى "شبكة روابط عائلية" عالمية قوية في الأعداد المتزايدة للأشخاص الذين يطلبون من الحركة خدمات إعادة الروابط العائلية. إذ تفضي حركة السكان في سياقات مختلفة وزيادة الأزمات الإنسانية إلى احتياج عدد كبير من البشر للحماية والمساعدة الإنسانية. فمع وجود زهاء 257 مليون نازح حول العالم،⁵ من المرجح أن يستمر هذا الاحتياج، فمن الضروري أن تستمر خدمات إعادة الروابط العائلية في الوفاء باحتياجات العائلات التي تشتت شمل أفرادها والمفقودين وعائلاتهم بأقصى فاعلية وكفاءة ممكنة. وهذه الخدمة الفريدة التي لا غنى عنها قادرة على النهوض بهذه المهام بما تتمتع به من خبرة تتجاوز المائة سنة في هذا المجال بالإضافة إلى شبكة تمتد عبر كل الحدود والقارات ومترسخة في جميع المجتمعات حول العالم. وتنبه استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020 – 2025، المقدمة لمجلس المندوبين 2019، إلى الحاجة إلى تفاعل مستمر مع السلطات لتنسيق عملنا وفقا لمهام مكونات الحركة، تلبيةً لاحتياجات الأشخاص الذين لا تصلهم أخبار من أفراد عائلاتهم أو الذين تشتتوا بعيدا عنهم.⁶

(2) معلومات أساسية

أكد المؤتمر الدولي أهمية إعادة الروابط العائلية في مناسبات عديدة. وقد طلب المؤتمر الدولي الرابع والعشرون من الجمعيات الوطنية الاضطلاع بمهام البحث عن المفقودين ولم الشمل العائلي، وطالب الحكومات بتيسير عمل الحركة ومنحها كل الدعم اللازم. بينما طالب المؤتمر الدولي السادس والعشرون الدول بمنح الجمعيات الوطنية الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتيسير أنشطة البحث ولم شمل العائلة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في حالات النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المؤتمر الدولي الثامن والعشرون سلسلة أهداف متعلقة بالمفقودين بسبب النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. ومن بين تلك الأهداف الحيولة دون دخول الناس في عداد المفقودين، والتحقق من مصير المفقودين، وإدارة المعلومات ومعالجة الملفات الخاصة بهم. إن التزام الحركة بإدارة المعلومات ومعالجة البيانات بمسؤولية يتضح في تطوير مدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية (مدونة السلوك)،⁷ وهي الأولى من نوعها بالنسبة لأية خدمة تقدمها الحركة على الإطلاق. وهذه المدونة تضع الحد الأدنى من المبادئ والالتزامات والإجراءات التي يجب على أعضاء الحركة الامتثال لها عند معالجة البيانات داخل شبكة إعادة الروابط العائلية. وتدعم مجموعة عمل⁸ مخصصة لهذا الغرض التطبيق العالمي لمدونة السلوك. ومع اختتام استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2008 – 2018، والاستراتيجية الجديدة المقترحة 2020 – 2025 وتطبيق مدونة السلوك، فإننا نواصل التزامنا بحماية البيانات بوصفها عاملاً داعمًا أساسيًا لنقل البيانات الشخصية.

(3) التحليل

⁵ في عام 2017 <http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates17.shtml>

⁶ استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية 2020-2025. سترفق بمشروع القرار.

⁷ مدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية (مدونة السلوك)، 2015.

⁸ الفريق المعني بتطبيق مدونة السلوك. اجتمع الفريق للمرة الأولى في 2017. وهو يتألف من مستشار اللجنة الدولية المعنية بحماية البيانات، ومتخصصون في إعادة الروابط العائلية من اللجنة الدولية ويمثلون جمعيات وطنية من كل إقليم، ومستشار الاتحاد الدولي. وهو يقود شبكة الروابط العائلية في تعزيز فهم مدونة السلوك والامتثال لها.

مع أن احتياجات إعادة الروابط العائلية الناجمة عن النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى والكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها البشر ما تزال تحظى بالأهمية نفسها التي كانت تحظى بها من قبل خلال العقد الفائت، إلا أننا شهدنا انحراطًا متزايدًا للحركة الدولية في التعامل مع احتياجات النازحين الذين تشتت شملهم بعيدًا عن عائلاتهم والنازحين المفقودين وعائلاتهم، وهي احتياجات غالبًا ما بقيت دون أن تحظى بالاهتمام. ونتيجة للمخاطر التي يواجهها النازحون على طول مسارات النزوح، يلتقي عدد كبير منهم حتفهم أو يدخلون في عداد المفقودين. وكثيرًا ما يحدث أن تبقى هوية النازحين الذين يلقون حتفهم مجهولة. وفي ظل غياب آليات فعالة وتعاون بين الدول للكشف عن مصير النازحين المفقودين ومكانهم، تظل العائلات التي تسعى إلى الحصول على معلومات عن الأقارب المفقودين نهبا لانعدام اليقين بشأن مصير هؤلاء.

وبالإضافة إلى ذلك، صارت التطورات التي تشهدها التكنولوجيا الرقمية أدوات محورية بالنسبة للعمل الإنساني، إذ تسهم في تغيير الطريقة التي يتواصل بها الناس على مستوى العالم وتعزز قدرتهم على التواصل. وهذه التطورات تعني أننا يجب أن نحدّث جهودنا الرامية إلى تقديم الحماية والمساعدة للناس الذين يستفيدون من خدماتنا التي تتيح لهم إعادة الاتصال بأفراد عائلاتهم أو تحقّقتهم من مصير هؤلاء ومكانهم، بما في ذلك العمل على رقمنة بياناتهم الشخصية والقرب الرقمي وكفالة الحماية لتلك البيانات. لذلك، يجب أيضًا أن نؤكد مجددًا كيف نعمل مع السلطات لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ووفقًا لنتائج مسح عالمي أجري في 2017 لقياس قدرة خدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الجمعيات الوطنية، تبين أن خدمات إعادة الروابط العائلية معترف بها من الغالبية العظمى من سلطات الدول بوصفها خدمات إنسانية تقدمها الجمعيات الوطنية.⁹ لكن خدمات إعادة الروابط العائلية ستنتفع من وعي واعتراف أقوى تحظى به في بلدان عديدة، إذ أشار 42% فحسب من الجمعيات الوطنية إلى امتلاكهم دورًا محددًا بالنسبة لخدمات إعادة الروابط العائلية في استجابتهم للنزوح. وحتى يمكن تقديم إجابات لعائلات النازحين المفقودين يتطلب تحسين الاستجابة إلى هذه التحديات تنسيق الممارسات وانسجامها في أوساط طيف عريض من الأطراف الفاعلة عبر بلدان وأقاليم وقارات متعددة.

إن صنوف التقدم السريع في التكنولوجيا الرقمية والزيادة الكبيرة في استخدام الهاتف المحمول ووسائل الإعلام الاجتماعي واستخدام الإنترنت لها أثر هائل على تغيير جميع جوانب حياة الأفراد وكذلك العمل الإنساني. إذ أمكن لعدد متزايد من البشر البحث عن أفراد عائلاتهم والاتصال بهم عن طريق مثل هذه الوسائل، وصارت القدرة على التواصل مطلبًا أساسيًا. ونحن نستجيب لهذا الاحتياج ونوسع نطاق قدراتنا للوفاء به داخل شبكة إعادة الروابط العائلية.

تتيح الأدوات الرقمية فرصًا جديدة هائلة لتعزيز القرب من المستفيدين بالخدمات والتعاون مع الأطراف المعنية. إن النمو الهائل في استخدام التكنولوجيا وتطويرها جعل بالإمكان جمع كم هائل من البيانات بطريقة أسرع وأسهل. ويفضي استخدام طرق جديدة لتقديم

⁹ وافق 82% من الجمعيات الوطنية التي استجابت على هذا التصريح.

خدمات إعادة الروابط العائلية حتمًا إلى تنوع البيانات الشخصية المجمعّة وزيادة كمّ البيانات وتدقيقها. إن الوعي المتزايد بكل من المنافع والمخاطر المحتملة التي تنطوي عليها معالجة كمّ هائل من البيانات الشخصية (الحساسة) أفضى إلى اهتمام متجدد بحماية البيانات وبالخاصة إلى كفالة قدرة الحركة على مواصلة تقديمها خدمات إعادة الروابط العائلية، وفي الوقت نفسه كفالة عدم تعرض المتضررين إلى مخاطر إضافية وعدم التنازل عن المبادئ الأساسية للحركة.

شهد "قانون حماية البيانات" تطورًا سريعًا في السنوات الأخيرة، وحظي بأهمية أكبر أيضًا بالنسبة لقطاع العمل الإنساني إذ يسعى هذا القطاع إلى استغلال تكنولوجيات جديدة لدعم عملياته. بالنسبة لمكونات الحركة، تتيح معايير حماية البيانات ومبادئها وسيلة للابتكار المسؤول والحفاظ على السرية والتمسك بحقوق المتضررين وبناء الثقة في أوساط المجتمعات والأطراف المعنية. إن خصوصية حماية البيانات في العمل الإنساني أمر أقرته بالفعل مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية، التي لم تعف العاملين في المجال الإنساني، في الوقت نفسه، من الامتثال للمبادئ الجوهرية لحماية البيانات ومتطلباتها.¹⁰

بموجب مثل هذه المبادئ المعترف بها دوليًا، يجب أن تتمتع أي معالجة للبيانات الشخصية بأساس مشروع. إن معالجة مكونات الحركة البيانات الشخصية لأغراض إعادة الروابط العائلية تقوم عمومًا على أسس مهمة للمصلحة العامة وهي ضرورية بالنسبة لها، وهي تصب في الغالب في المصلحة الجوهرية للأفراد المعنيين. والأسس المهمة للمصلحة العامة تعتبر قائمة عندما يكون النشاط جزءًا من المهمة الإنسانية وضروري لإتمام مهمة الحركة الدولية.¹¹ ودور المصلحة العامة للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية معترف به أيضًا، من بين جملة أمور أخرى، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الذي يمنح اللجنة الدولية وضع مراقب بوصفها منظمة دولية استنادًا إلى مهمتها "والدور الخاص الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفقًا لذلك في العلاقات الإنسانية الدولية."¹² بعبارة أخرى، لقد عهد المجتمع الدولي إلى الحركة الدولية بتقديم المساعدات الإنسانية، والتي تشكل إعادة الروابط العائلية مكونًا أساسيًا فيها. وهذا يعني أن الدول أقرت بأنه من المصلحة العامة أن تضطلع الأطراف الفاعلة في الحركة بالأنشطة التي أوكل إليها متابعتها. وبما أن إعادة الروابط العائلية لا يمكن أن تؤدي مهمتها من دون معالجة البيانات الشخصية للأفراد المتضررين، فللحركة

¹⁰ "المبادئ التوجيهية لتنظيم ملفات البيانات الشخصية المحوسبة" المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95/45 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1990 (<http://www.refworld.org/pdfid/3ddcafaac.pdf>)، و"قرار بشأن حماية البيانات والكوارث الطبيعية الكبرى" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون لمفوضي حماية البيانات والخصوصية" في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في مكسيكو سيتي، (<https://icdppc.org/wp-content/uploads/2015/02/Resolution-on-Data-Protection-and-Major-Natural-Disasters.pdf>)، و"قرار بشأن الخصوصية والعمل الإنساني الدولي" اعتمده المؤتمر الدولي السابع والثلاثون لمفوضي حماية البيانات والخصوصية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015 بأستردام (<https://icdppc.org/wp-content/uploads/2015/02/Resolution-on-Privacy-and-International-Humanitarian-Action.pdf>).

ولأحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات، واتفاقية المجلس الأوروبي المحدثّة 108.

¹¹ انظر: *Handbook on data protection in humanitarian action* by co-editors Christopher Kuner and Massimo Marelli (VUB/ICRC), p. 49.

وفي ما يتعلق بالمهمة الإنسانية للحركة انظر أيضًا على سبيل المثال الأحكام بشأن أنشطة اللجنة الدولية في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، والنظام الأساسي للحركة المعتمد في 1986 والمعدل في 1995 و2006 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدولي.

¹² الجمعية العامة للأمم المتحدة (1990) 6/45.

احتياج مشروع لمعالجة بيانات (حساسة)، لا سيما عند الضرورة لأسباب مهمة متعلقة بالمصلحة العامة.¹³ وقد تزايد الاعتراف بهذا الأساس المشروع لمعالجة البيانات لأغراض إعادة الروابط العائلية في اختصاصات قضائية معينة وأطر تنظيمية معينة.¹⁴ ويشكل المؤتمر الدولي المنتدئ المثالي الذي تقرر فيه الدول بهذا الأمر جماعياً، وبذلك يفضي إلى تمتين الوضع المتفرد للحركة بوصفها فاعلاً في المجال الإنساني حيث تهض بما يصب في المصلحة العامة، ومهمتها مبنية بوضوح في القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي ذات الصلة. وعلى ذلك، فمن أجل هذا الغرض الخاص بالحفاظ على المصلحة العامة وتمكين خدمات إعادة الروابط العائلية وتطوير فعاليتها تقرر الدول بأن تدفق البيانات الشخصية في أوساط مكونات الحركة يجب أن يبقى من دون قيود قدر الإمكان، مع الامتنال في الوقت نفسه للمتطلبات الصارمة الخاصة بحماية البيانات.

في سياق أنشطة إعادة الروابط العائلية غالباً ما تتضمن البيانات التي جمعها الحركة معلومات من شأنها أن تعتبر حساسة. تتطلب معالجة مثل هذه المعلومات مستوى معيناً من المسؤولية وكذلك حسناً عميقاً بثقة الأفراد المتضررين في الحركة. مثل هذه الثقة التي تعد أساسية بالنسبة لفعالية عمل الحركة تحفزها التوقعات بأن الأطراف الفاعلة في الحركة تجمع البيانات الشخصية وتعالجها لأغراض إنسانية بحتة وأن خدمات إعادة الروابط العائلية تقدم دائماً وفقاً للمبادئ الأساسية. ولا يمكن الحفاظ على هذا الحس بالثقة إلا إذا كانت أنشطة إعادة الروابط العائلية مؤطرة تأطيراً ملائماً من خلال ضمانات الخصوصية وحماية البيانات. ويذهب مبدأ آخر معترف به دولياً بخصوص حماية البيانات إلى أن البيانات الشخصية لا يمكن معالجتها إلا للأغراض المحددة المذكورة آنفاً، أما أية أغراض إضافية لاحقة فلا يؤذن بها إلا إذا كانت متوافقة مع الأغراض المبدئية. ومع ذلك، قد يقع على الأطراف الفاعلة في الحركة ضغوط لتقديم بيانات جمعها لأغراض إنسانية بحتة إلى سلطات ترغب في أن تستخدمها لأغراض أخرى غير ذات صلة. إن إطلاع كيانات أخرى، مثل الدول، على معلومات حساسة تخص المتضررين بحيث تستخدمها تلك الدول لأغراض غير إنسانية قد يعرض الأفراد إلى مخاطر محتملة جديدة، مثل جمع معلومات عن شخص محدد لوضعه في إطار ما أو التمييز ضده أو توقيفه أو حتى استبعاده من المساعدات الإنسانية. من شأن هذا أن يؤثر سلباً على سلامة الأشخاص أنفسهم ممن يحاول العمل الإنساني تقديم العون لهم، ويتعارض مع مبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، ويتعارض مع المبادئ الأساسية، لا سيما مبادئ الحيادية وعدم التحيز والاستقلالية.

¹³ على سبيل المثال، يعترف الاتحاد الأوروبي بدور اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بوصفها منظمين عالميين لها مهمة تقديم خدمة عامة في نظامه لتطبيق اللائحة المالية للاتحاد الأوروبي (اللائحة، الاتحاد الأوروبي، يوراتوم EURATOM) رقم 2012/966: تشرح قواعد تطبيقها (اللائحة المفوضة للجنة، رقم 2012/1268).
http://www.europarl.europa.eu/intcoop/paufm/docs/financial_regulation_ar2011.pdf Check
في المادة 43 أن مصطلح "منظمة دولية" يتضمن: "(ب) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (ج) الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر". وهذا الاستيعاب يعني أنه على الرغم من أنها تأسس كؤسستين خاصتين بموجب القانون المدني السويسري، فهما تدخلان ضمن المنظمات الدولية بما أن مهمتها يعترف بها المجتمع الدولي. لمزيد من المعلومات، ارجع إلى الموقع الإلكتروني:

http://fpa2008.dgecho-partners-helpdesk.eu/partnership/instruments/fpa_for_ios.

¹⁴ انظر لائحة الاتحاد الأوروبي العامة لحماية البيانات، الحثيثان (46) و(112)، اتفاقية المجلس الأوروبي المحدث 108، والتقرير الشارح، فقرة 47، و Commission nationale de l'informatique et des libertés (هيئة حماية البيانات الفرنسية سي إن آي إل) المداولة 161-2012 في 24 أيار/مايو 2012.

ومع أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي يمتنعان، حسب المدى المنطبق، بميزات وحصانات - بما في ذلك الحصانة من المثل أمام القضاء، وإعفاؤها من القوانين الوطنية لحماية البيانات - لتمكينها من النهوض بمهامها بما يتوافق مع المبادئ الأساسية ومن ثم يفضي هذا إلى تخفيف المخاطر السابق ذكرها، إلا أن هذه الإمكانية ممتنعة عمومًا على الجمعيات الوطنية، التي تخضع خضوعًا تامًا للتشريعات الوطنية الخاصة بحماية البيانات في الدول التي لها عليهم ولاية قضائية. ومع ذلك، فمن الحتمي أن تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية يعتمد على تعاون وثيق بين الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية، بوصفها منسقًا ومستشارًا تقنيًا للجمعيات الوطنية والحكومات،¹⁵ والجمعيات الوطنية بحكم دورها كجهات مساعدة للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني.¹⁶

ومن الناحية العملية، قد تعرض هذه الأفعال الأفراد المتضررين لأخطار، نظرًا لتزايد احتمالية حدوث ثغرات بسبب وصول طرف ثالث للبيانات الشخصية بحوزة الجمعيات الوطنية تحقيقًا لأغراض غير إنسانية. وفي ضوء الأغراض الإنسانية البحتة لمعالجة البيانات في الأنشطة المذكورة والمبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزمها الحركة على الدوام، فإن الإقرار بالتدفق غير المقيد للبيانات داخل الحركة يجب أن تنعكس صورته من خلال دعوة الدول إلى الإحجام عن طلب البيانات الشخصية التي جمعتها مكونات الحركة بهدف تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية.

إن معالجة البيانات الشخصية هي مسألة ضرورية بدرجة أكبر بالنسبة لإعادة الروابط العائلية مقارنةً بأية خدمات أخرى تقدمها الحركة، إذ إنها تتطلب القدرة على نقل البيانات ومطابقتها. وتدرك الحركة الإمكانية الكبيرة لهذه التطورات بالنسبة لعملها الإنساني وتوسع إلى إدماجها في أنشطتها. ومع ذلك فالحركة على وعي أيضًا بأن إمكانية التسلل إلى المجال الشخصي للأفراد صارت أكبر، وأن من الأهمية القصوى ملاحظة وتطوير معايير حماية ملائمة للبيانات. إن حماية البيانات الشخصية للأفراد، لا سيما في الظروف الهشة والمتقلبة التي تعمل في ظلها الحركة، تعد جانبًا رئيسيًا لحماية أرواح الناس، وسلامتهم الجسدية والنفسية وصون كرامتهم واحترام حقوقهم، بما في ذلك حق الخصوصية.

وهناك حاجة إلى إطار يكفل معايير متينة لحماية البيانات، وذلك من أجل لفت الانتباه للدعوة إلى تدفق البيانات من دون قيود بقدر الإمكان داخل شبكة الروابط العائلية لتقديم خدماتها، مع تجنب أية مخاطر محتملة إلى أقصى حد ممكن قد تنجم عن سوء استخدام هذه البيانات الإنسانية. وإقرارًا بحماية البيانات بوصفها ركناً أساسيًا في إعادة الروابط العائلية، أعدت "مدونة السلوك المعنية بحماية البيانات الخاصة بإعادة الروابط العائلية". ولأن هذه المدونة منطبقة على جميع مكونات الحركة، فهي مستندة إلى أعلى المعايير الخاصة بحماية البيانات، ما يجعلها ملائمة لخصوصية العمل الإنساني بوجه عام وخدمات إعادة الروابط العائلية بوجه خاص. ومن خلال توحيد الممارسات السلمية توحيدًا قياسيًّا، تعزز المدونة الإدارة الملائمة للبيانات داخل شبكة إعادة الروابط العائلية وتؤمن

¹⁵ تقرير اعتمده المؤتمر الدولي الرابع والعشرون.

¹⁶ القرار رقم 2 للمؤتمر الدولي الثلاثين والقرار رقم 4 للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين.

عمليات نقل البيانات داخل الحركة وإلى الأطراف الفاعلة الأخرى. وهكذا فمدونة السلوك ترسخ الثقة في كل من الأفراد والمنظمين في ما يتعلق بعمل الحركة وتبث الطمأنينة في أعضاء الحركة الذين يحتاجون نقل البيانات الشخصية بين بعضهم بعضًا.

(4) الآثار المتعلقة بالموارد

تتطلب شبكة إعادة الروابط العائلية المتسمة بحسن أداء وظائفها وفعاليتها على مدى سنين قادمة خبرةً تقنيةً وقيادةً على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وموظفين ومتطوعين متفانين ومدربين تدريبًا عاليًا، ووصول إلى التكنولوجيا الرقمية، وقدرة على الاستجابة وتكثيف الاستجابة في حالات الطوارئ، والمرونة في تقديم أفضل خدمة عن طريق الوسائل الأكثر ملاءمة. والموارد المالية مطلوبة للوفاء بأهداف استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020 – 2025. سنسعى وراء طلب الدعم من الحكومات، والقطاع الخاص والمتبرعين الأفراد، تنويحًا لمصادر التمويل، حيث ما تزال غالبية خدمات إعادة الروابط العائلية مدعومة إلى حد كبير من اللجنة الدولية.

(5) التطبيق والمراقبة

سيضطلع الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020-2025 بقيادة تنفيذ القرار.¹⁷ ويتلقى هذا الفريق الدعم من فريق تطبيق مدونة السلوك الذي سيقدم الخبرة التقنية بشأن حماية البيانات. ومع الدعم المقدم من الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، سيوجه منبر القيادات عملية التنفيذ على المستوى الاستراتيجي. وسيدعم الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية تنفيذ الاستراتيجية ويراقبها على مستوى الخدمة العالمي ويقدم الإرشاد والتوجيه للمنابر الإقليمية الخاصة بإعادة الروابط العائلية. وسيدعم هذا الفريق إطار مراقبة وتقييم للاستراتيجية الجديدة. وسيتم تشجيع إعلام أعضاء المؤتمر الدولي بالتقدم المحرز على المستوى الوطني، عن طريق حوار ثنائي بين الجمعيات الوطنية والسلطة الحكومية المعنية بما يكفل تحقيق التعاون. وتسلم تقارير التقدم المحرز إلى مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي في عام 2023.

(6) خاتمة وتوصيات

من المهم بالنسبة لشبكة الروابط العائلية كي تضطلع بمهامها أن تؤكد مجددًا مع الدول دورنا المحدد في إعادة الروابط العائلية وتعاوننا مع الدول في هذا المجال، بما في ذلك الاعتراف بحاجة الحركة إلى إدارة ونقل البيانات الشخصية لأغراض إنسانية بحتة. فمن الضروري وجود التزام مشترك من الدول ومكونات الحركة تجاه هذه العملية وإجراء حوار مستمر، من أجل شرعية وسمعة جميع مكونات الحركة بوصفها مؤسسات موثوقة تسعى إلى إحراز نتائج ذات طبيعة إنسانية بحتة.

¹⁷ تتأسس اللجنة الدولية هذا المنتدى الذي يتألف من جمعيات وطنية من كل إقليم واللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

ونحن ندعو أعضاء المؤتمر الدولي إلى التصديق على القرار، اعترافًا بالقيمة التي تمثلها شبكة الروابط العائلية والدعم الذي تقدمه للعائلات التي تشتت شملها والأشخاص المفقودين في أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص نحن نطالب الدول بالترحيب بالاستراتيجية الجديدة 2020-2025 ودعم تنفيذها.

ونطالب الدول بالإقرار بأن شبكة الروابط العائلية بحاجة إلى أن تكون قادرة على جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتبادلها من أجل أغراض إنسانية بحته تتمثل في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية للمستفيدين. لذا، فنحن ندعو الدول إلى الإشادة بمدونة السلوك الخاصة بحماية البيانات ودعم الجهود المبذولة في سبيل تنفيذها.